الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية
العوامل البيئية

تقديم:

بعد الاتجاهات الأولى ذات التوجه الفردي التي حاولت تفسير الظاهرة الإجرامية هي النظريات ظهرت الاتجاهات الثانية ذات التوجه الاجتماعي والتي جاءت ـ حسب البعض [1] كرد فعل على النظريات الأولى من أجل تفسير الظاهرة الإجرامية خارج إطار المجرم؛ وتبعا لذلك ظهرت أفكار تدعو إلى إلحاق الجريمة إلى صراع الثقافات، ومنهم من يربط البيئية الجغرافية بالجريمة أو يربطها بالمخالطة مع الناس، ومنهم من يرى بأن النظام الرأسمالي هو سبب الظاهرة الإجرامية، وسنحاول توضيح أفكار كل نظرية مع وضع تقييم لها من خلال ملاحظات الفقه المختلفة.

أولا: تفسير المدرسة الاجتماعية الأوربية للظاهرة الإجرامية

تجمع هذه النظرية أفكار بعض العلماء والمفكرين المنتمين إلى القارة الأوربية، أين حاولوا تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال البيئة الاجتماعية منكرين دور التكوين العصبي أو النفسي للإنسان في التأثير على سلوك الانسان، سيتم الحديث عن مضمون نظرية المدرسة الاجتماعية الأوروبية وبيانها حججها وتقييمها عند الفقه المقارن؛

1/ مضمون نظرية المدرسة الاجتماعية الأوربية

يلتقي رواد هذه المدرسة تقريبا في ثلاثة اتجاهات يجمعها التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية، ويُمثل هذه الاتجاهات كل من **"لاكساني" "تارد" و"دوركايم"**.

ـ بالنسبة للعالم الاجتماعي الفرنسي **"لاكساني"**؛ فهو صاحب **"نظرية الوسط الاجتماعي"**، عمل كطبيب شرعي، ومن خلال عمله يرى بأن هناك تأثير كبير للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان في خلق الجريمة وزيادة معدلاتها، فهو يُشبه الشخص المجرم بالميكروب الذي عندما يتهيأ له الوسط المناسب ينتشر بسرعة، لذا كان الوسط الاجتماعي هو

---

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص 78.

البيئة الحاضنة والملائمة لانتشار الإجرام، ويرجع تنوع الجرائم إلى اختلاف الظروف الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، فكل مجتمع يصنع من المجرمين بقدر ما تتيحه الظروف المحيطة به، لذا قال العالم **"لاكساني"** في معرض حديثه عن مسببات الجريمة **"أن المجتمعات هي التي تصنع المجرمين، وأن المجتمعات ليس بها من المجرمين أكثر مما تستحق"** [2]

ـ أما العالم الاجتماعي **"تـارد"**؛ فهو صاحب **"نظرية التأثير النفسي الاجتماعي"** له مؤلفات عديدة أهمها **"قوانين التقليد"** وهو يرى من خلال كتاباته بأن الفرد لا يرتكب الجريمة لخلل في تكوينه العضوي أو النفسي، وإنما يرتكبها تحت تأثير معامل نفسي اجتماعي يُسمى **"التقليد"** فالإنسان يقلد نفسه ويقلد غيره، وتساعده على ذلك ذاكرته التي تعمل على استرجاع مواقفة السابقة، بل عن طريق التقليد تنتظم الحياة الاجتماعية وتتطور، ويرجع إليه السبب في نشوء الجريمة، ذلك أنه إذا سرق شخص أخر فأنه يقوم بتقليده، وإذا احتال بحتال مثله، فكل فرد يتصرف وفقا للعادات والأعراف التي يجدها في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنه يقلد نفسه في سلوكات سابقة، فيظل يسرق ويقتل ويعتدي على الناس كلما ساعدته في ذلك بعض المظاهر النفسية مثل التعود والتذكر[3].

ـ بالنسبة للعالم الاجتماعي **"دوركايم"**؛ فهو صاحب **"نظرية البنيان الاجتماعي الثقافي"** له مؤلفات عديدة أهمها **"قواعد المنهج الاجتماعي"** يقوم هذا العالم بالربط بين السلوك الإجرامي والهيكل الاجتماعي والثقافي للمجتمع، فالجريمة بالنسبة له ظاهرة تتوافق والصحة العامة للمجتمع، فهي ليست شاذة، بل تظهر في كل المجتمعات بحسب التفاوت الموجود فيها، فالجريمة إذن سببها التنظيم الاجتماعي وليس الفرد في حد ذاته [4].

2/ تقييم نظرية المدرسة الاجتماعية الأوربية:

يجتمع رواد المدرسة الاجتماعية الأوروبية في تفسيرهم للظاهرة الإجرامية من منظور اجتماعي، وقد نجحوا في ذلك خاصة بعد تطرف المدرسة البيولوجية في قناعاتها، فقد أوجدوا منفذا آخر لم يكن معروفا في ذلك الوقت، لكن يعيب هذا التوجه تطرفه كذلك، ذلك لأن النظريات التي قيلت بشأنه لا ترى عاملا آخر مؤثرا على الجريمة إلا العامل الاجتماعي، متجاهلين بذلك دور العامل العضوي أو التكويني أو الوراثي.

---

[2] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **87**.

[3] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **88**.

[4] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **90**.

فنظرية الوسط الاجتماعي لا تفسر الكيفية التي يؤثر بها هذا الوسط على فئة من المجرمين دون سواهم، إلا إذا كان لدى هؤلاء الاستعداد لذلك، وهو الأمر الذي ينكره روادها.

أما بالنسبة لنظرية التأثير النفسي الاجتماعي التي تجعل التقليد هو العامل الوحيد الذي يُفسر الظاهرة الإجرامية أمر فيه مبالغة لأنها تجعل كل أفراد المجتمع لهم القابلية للإجرام ـ إن لم يكونوا مجرمين ـ في حين نجد أغلب أفراد المجتمع ليسوا مقلدين للمجرمين، ثم لماذا التقليد يكون للمجرمين دون الشرفاء [5].

أما نظرية البنيان الاجتماعي الثقافي نجدها كذلك تبالغ عندما ترى بأن الجريمة ظاهرة صحية، وكأنها تعمل على التوازن داخل المجتمع، وهي على العكس من ذلك، بل تعمل على تدعيم الخلل الاجتماعي، ناهيك على أن القول بأن الجريمة حتمية اجتماعية تجعل الدعوة إلى إصلاح الفرد المجرم دعوة ميؤوس منها ولا حاجة لعلاج الجريمة، وهذا ما يتنافى وإلا صلاح الاجتماعي الذي يدعوا له أصحاب النظريات الحديثة في علم الإجرام.

ثانيا: تفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية للظاهرة الإجرامية

يميل أغلب علماء الجريمة الأمريكيين إلى التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية، ربما السبب في ذلك يعود إلى التركيبة الهجينة للمجتمع الأمريكي، مع الإشارة وأنها ليست قديمة بل تأثرت بالفكر الأوروبي، سيتم الحديث عن مضمون نظرية المدرسة الاجتماعية الأمريكية وبيانها حججها وتقييمها عند الفقه المقارن؛

1/ مضمون نظرية المدرسة الاجتماعية الامريكية

يُعد عالم الاجتماع **"دوركايم"** من بين أكثر العلماء الأوروبيين تأثيرا عند الأمريكيين، فقد استلهموا أفكاره، وقد أرجعوا بدورهم الجريمة إلى الوسط البيئي والصراع الثقافي وغيره من الأفكار التي سيتم إيجازها أدناه؛

ـ بالنسبة للعالم **"لكليفوردشو"**؛ فهو صاحب **"النظرية البيئية"** وموقفه لا يختلف في نظرته إلى مسببات الجريمة عن العالم الفرنسي **"لاكساني"** الذي أرجعها إلى الوسط الاجتماعي، وإن الأول يرجعها بالخصوص إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة جغرافية معينة، خاصة عندما يتم تركيز السكان في مكان بعينه فيشكل ما يسمى بالبيئة المناسبة لتفريخ

---

[5] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص 88. 89.

الإجرام، ولكن هذه البيئة للأسف غير ملائمة لفئة معينة من الأشخاص تقع عادة داخل المدينة ولكن ظروفها الاجتماعية والإقتصادية ليست مواتية [6].

ـ أما بالنسبة لعالم الاجتماع **"سيلين"**؛ فهو صاحب **"نظرية صراع الثقافات"** ورأيه في تواجد الظاهرة الإجرامية يعود إلى القيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية السائدة في مجتمع ما، والتي يمكن خلال حقب زمنية معينة أن تتصادم مع قيم جديدة ـ تُسيطر عليها ـ ذات توجه ديني أو عرقي أو سياسي إيديولوجي، أو قيم أخرى دخيلة على هذا المجتمع، مما ينشأ عنه صراع بين هذه القيم والثقافات، ويأخذ هذا الصراع عادة صورتين؛

ـ فقد يكون **صراعا داخليا** مرجعه تصادم الثقافات والقيم داخل مجتمع حضاري واحد، مثل تعارض ثقافة الدولة في حل النزاعات الأسرية مع ثقافة منطقة ذات توجه عرقي تحل نزاعاتها بطريقة مغايرة، أو ثقافة الدولة في محاربة جريمة القتل بالحبس أو الإعدام مع ثقافة منطقة لازالت تؤمن بفكرة الثأر، وهذا النوع من الصراعات الداخلية قد يكون مصدره فكري أو جهوي، ولكن في الغالب يكون أيديولوجيا أو عرقيا أو دينيا.

ـ وقد يكون **صراعا خارجيا** ينتج عنه تصادم ثقافات وقيم حضارتين مختلفتين؛ مثل ثقافة الدولة المستقبلة للمهاجرين والثقافة الداخلية لدولة المهجر، وهذا هو الطابع الغالب، ولكن قد ينشأ الصراع بين حضارة الدولة المستعمرة والدولة الخاضعة للاستعمار [7].

يرجع تفسير الظاهرة الإجرامية إلى الفرد الذي يجد نفسه مجبرا على الاختبار بين الثقافات، فإما أن يختار الثقافة السائدة في المجتمع والتي يحميها القانون الجنائي، وفي هذه الحالة سيصطدم مع ثقافته الأصلية دون أن يخالف القانون، أو أن ينصاع إلى ثقافته ويخالف القانون الجنائي، وهنا تنشأ الجريمة ويُعرض نفسه للمتابعة الجزائية [8].

ـ بالنسبة للعالم الأمريكي **"سذرلاند"**؛ فهو صاحب **"نظرية الاختلاط الفارق"** والذي يرجع السلوك الإجرامي إلى كونه مكتسب كلية نتيجة المخالطة الاجتماعية مع الأخرين، فقد تكون مخالطته لمجموعة صالحة تحترم القوانين والقيم السائدة في المجتمع وهي ما تعرف بالرفقة الصالحة، فينشأ إنسانا سويا لا تعارض سلوكاته سلوكات المجتمع نظرا لاحترامه

---

[6] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **91**.

[7] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **106**، **107**.

[8] محمد عبد الله الوريكات، مرجع سابق، ص **108**.

للقانون، أما إذا كانت مخالطته لمجموعة طالحة، تُعارض القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة في ذلك المجتمع، وبالتالي تعارض القانون الجنائي، فتُكون حتما إنسانا مجرما [9].

يتعرض الفرد إلى المخالطة منذ ولادته، فإن نشأ في أسرة تحترم القيم الاجتماعية والأخلاقية والقانون وشب على ذلك سيكون حتما إنسانا صالحا ولا تؤثر فيه المخالطة اللاحقة، وهذا ما يعرف **"بأسبقية المخالطة"** إما إن نشأ في أسرة لا تحترم القانون والقيم الأخلاقية والاجتماعية وشب على ذلك، سيكون إنسانا فاسدا ونادرا ما تؤثر فيه المخالطة اللاحقة وإن كانت صالحة [10].

لكن حتى وإن نشأ الفرد في أسرة صالحة، وكان في نفس الوقف يخالط جماعات سيئة خارج المنزل سواء في الحي أو في المدرسة، ويقضي معهم أغلب أوقاته، سيكون في الغالب فاسدا لأنه يقع تحت تأثير الفئة الغالبة بالنظر لمدة المخالطة، ثم يضاف إلى ذلك مدى تأثر الفرد بمن يخالطهم، فإن كان معجبا بهم أخذهم قدوة له، ثم اكتسب سلوكهم إجرامي، والعكس صحيح [11].

2/ تقييم نظرية المدرسة الاجتماعية الأمريكية:

هناك جانب كبير من الواقعية في هذه المدرسة خاصة ما تعلق بتأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على معدل الجريمة أو ما تعلق بفكرة تصارع الثقافات أو المخالطة مع رفاق السوء، لأن هذه الأفكار مستوحاة من الحياة الاجتماعية التي تؤكدها الحقائق ولا تنفيها.

لكن ما بعيب هذه المدرسة هو تطرفها نحو العوامل الاجتماعية وإنكارها التام للعوامل البيولوجية، لأن القول وأن الفرد قد يختار احترام القيم الاجتماعية والأخلاقية أو يختار العكس يفيد وأن للعامل الشخصي دور في إثبات السلوك الإجرامي، ثم القول بأن التعلم هو العامل الوحيد الذي يقود إلى السلوك الإجرامي فيه مغالطة، ذلك أن الفرد منذ صغره ميال إلى شيء معين، هذا الميل مرده حتما يكون وراثيا جينيا، وقد قال أحدهم إن التجارب بينت أن الناس ليسوا في حاجة لتعلم الإجرام لأنهم منذ صغرهم ميالون للكذب والخداع، وبالتالي فهم يحتاجون لتعلم الخير واحترام القانون [12].

---

[9] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **109**.

[10] محمد محمد مصباح القاضي، مرجع سابق، ص **66**.

[11] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **110**.

[12] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **94**.

ثم إن المدرسة الاجتماعية الأمريكية خاصة ما تعلق بنظرية المخالطة لم تبين لنا العوامل التي تدفع الفرد إلى مخالطة الجماعات الطالحة دون الصالحة، ولو عدنا إلى أسباب هذا الاختيار لتبين أنه يرجع إلى التكوين الداخلي للفرد، ناهيك على أن المخالطة ليست دائما هي سبب الظاهرة الإجرامية، لأنه ثبت من الواقع أن بعض الأفراد يخالطون أفراد غير فاسدين دون أن يؤثر ذلك على سلوكهم ويدفعهم إلى الجريمة، وربما تفسير ذلك يرجع إلى مدى توافر الاستعداد للجريمة من عدمه [13].

ثالثا: تفسير المدرسة الجغرافية للظاهرة الإجرامية

تعد هذه المدرسة امتداد للدراسات السابقة التي جمعت بين مختلف العوامل الطبيعية والظاهرة الإجرامية خلال القرن التاسع عشر (19) ومن روادها العالم البلجيكي **"كيتليه"** والفرنسي **"جيري"** اللذان سميا نظريتهما باسم **"النظرية الجغرافية"** بالنظر لاهتمامها بتوزيع الجرائم من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية، ثم انتقلت هذه الأفكار إلى كل من إنجلترا وألمانيا ثم أمريكا حيث بُعثت للنشاط من جديد على يد العالمين **"ليند سميث" و"لفن"** [14].

1/ مضمون نظرية المدرسة الجغرافية:

تقوم هذه المدرسة على فكرة الربط بين عناصر البيئة الجغرافية والجريمة، وانطلقت بدايتها من طرف العالم الفرنسي **"جيري"** الذي كان يعمل مديرا للشؤون الجزائية بوزارة العدل، وقام بإجراء إحصائيات عن الجرائم في الفترة الواقعة بين **1826 و1830** واكتشف لأول مرة أن هناك تقسيم جغرافي للجرائم بين الشمال والجنوب، بحيث تنتشر جرائم الاعتداء على الأشخاص في جنوب فرنسا، وكلما اشتدت الحرارة كلما زادت ذروتها، بينما جرائم الاعتداء على الأموال موجودة بشكل أكبر في الشمال، وكلما اشتدت البرودة كلما زاد انتشارها [15].

من خلال النتائج التي توصل إليه العالم **"جيري"** أصدر كتاب حول الأسباب الفردية والاجتماعية للإجرام، خاصة ما تعلق بتقلبات الجو، ثم كتابا آخر قام فيه بالمقارنة بين الإحصاء الجنائي الفرنسي ونظيره الإنجليزي.

تبعه في ذلك العالم **"كيتليه"** الذي أجرى دراساته بذات الكيفية، وأكد فيها أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تكون أكثر شيوعا في الأقاليم الجنوبية لأوربا بسبب الحرارة، وأما جرائم

---

[13] محمد محمد مصباح القاضي، مرجع سابق، ص **67**.

[14] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **96**.

[15] محمد عبد الله الوريكات، مرجع سابق، ص **106**.

الاعتداء على الأموال فتنتشر في الأقاليم الشمالية لأوروبا بسبب البرودة، وتبعا لذلك ألف كتابا عن الدراسة الإحصائية الإجرامية وأصدر قانونه المعروف بـ **"قانون الحرارة الإجرامي"** مبرزا فيه العلاقة التي تربط بين الموقع الجغرافي وفصول السنة مع الظاهرة الإجرامية.

ثم جاء دور العالم **"فيري"** الذي وقف على هذه القاعدة وأكد صحتها حين توصل هو كذلك إلى أن العوامل الجغرافية واحدة من بين العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة [16].

ومن كل ما سبق توصلت المدرسة الجغرافية إلى نتائج أهمها:

ـ يهتم أنصار هذه المدرسة بالمناخ الذي يعطونه أهمية كبيرة في التأثير على معدلات الجريمة، وتوصلوا تبعا لذلك أن الجريمة تزداد أو تنقص بحسب تغير المناخ سواء بفعل الحرارة، البرودة، الرطوبة، الأمطار، الرياح وغيرها.

ـ يهتم أنصار هذه المدرسة بالموقع الجغرافي واقتراب الجريمة أو بعدها عن خط الاستواء، وتبعا لذلك تم التوصل إلى أن معدلات الجريمة تزداد أو تنقص بالنظر إلى قربها أو بعدها عن القطبين الشمالي والجنوبي وخط الاستواء، بالإضافة إلى أن الجرائم تزداد في المناطق الساحلية وتقل في المناطق الداخلية، وأن جرائم الدم تكثر في الجنوب وتقل في الشمال.

ـ يهتم أنصار هذه المدرسة بالتضاريس وتأثيرها كذلك على معدلات الجريمة، وبالتبعية توصل أنصارها إلى أن الجريمة تنخفض في المناطق السهلية والمنبسطة وتكثر في المناطق الجبلية، كما تم الربط حتى بين طبيعة التربة والزراعة وتوزيع المياه وأنواع الحيوانات التي يقومون بتربيتها [17].

2/ تقييم نظرية المدرسة الجغرافية

يرجع فضل السبق لهذه المدرسة في اكتشاف دور العوامل الطبيعية في التأثير المباشر وغير المباشر على الظاهرة الإجرامية، وهذه النتائج مؤكدة بإحصائيات جزائية رسمية، ورغم ذلك لم تسلم من النقد الموجه خاصة لأسلوب البحث والنتائج المتوصل إليها.

فالمدرسة الجغرافية ركنت بشكل كامل إلى أسلوب الإحصاء، وفي ذلك تقصير، لأن هذا الأسلوب فيه الكثير من العيوب المعروفة عند علماء الإجرام أهمها عدم دقتها، ثم لم توضح بشكل جازم ما إذا كانت درجة الحرارة هي السبب المباشر للجريمة، أم أنها سبب غير مباشر يقتصر دوره على التأثير على عوامل أخرى.

---

[16] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **96. 97.**

[17] محمد عبد الله الوريكات، مرجع سابق، ص **106.**

كما أن المدرسة الجغرافية باعتبارها ذات توجه اجتماعي تهمل الجانب الفردي وتأثيره في السلوك الإجرامي، وهذا يُعد تقصير من جانبها وتطرف يُحسب عليها.

رابعا: تفسير المدرسة الاشتراكية للظاهرة الإجرامية

من الناحية التاريخية ظهر النظام الرأسمالي قبل التوجه الاشتراكي كآلية أيديولوجية اقتصادية، وكان النظام الأول يدعو إلى تحرير الإنسان من كل القيود في سبيل تطور الاقتصاد، هذا ما جعل أصحاب رؤوس الأموال يبالغون في انتزاع الأراضي الزراعية وينشئون نظاما إقطاعيا رهيبا أثر على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، فثار المؤرخ الإنجليزي **"توماس مور"** في القرن السادس عشر **(16)** وكتب عن ارتفاع معدل الجرائم الناتج عن البطالة المتفشية في عصره، وهو أول من أعطى للجريمة تفسيرا اقتصاديا ثم تبعه المفكر الإيطالي **"بيكاريا"** حين صرح في مقولة له بأن **"السرقة هي جريمة الفقر"** [18]، وفيما بعد ظهر الاشتراكيون بأفكارهم القائمة أساسا ضد أسس النظام الرأسمالي، سنحاول من خلال ذلك شرح مضمون نظريتهم وتفسيرها للظاهرة الاجرامية، مع تقييمها وفقا للفقه المقارن.

1/ مضمون نظرية المدرسة الاشتراكية

مع ظهور الحزب الشيوعي بدأت تظهر أفكار المدرسة الاشتراكية في كتابات **"كارل مارس" و"فردريك إنجلز"** ناقمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجه النظام الرأسمالي، ويرون بأن الجريمة باعتبارها انحرافا اجتماعيا هي واحدة من منتجات الرأسمالية، فهي لا تعدو أن تكون رد فعل طبيعي للظلم الاجتماعي السائد، بمعنى آخر أن السلوك الإجرامي نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية التي تميز النظام الرأسمالي.

حسب المدرسة الاشتراكية فلو أن المجتمع تبنى نظاما اشتراكيا فلن يكون للجريمة وجود، أو أنها ستكون في أدنى صورها بشأن تلك الجرائم الناتجة عن الأمراض العقلية أو البدنية التي يعاني منها أفراد المجتمع [19]. وقد جاء في النظرية الاشتراكية أن النظام الرأسمالي يدفع إلى الجريمة في حالتين؛

الحالة الأولى؛ تكون عن طريق جرائم أصحاب رؤوس الأموال في حد ذاتهم، بحيث تفتح لهم سبل المنافسة غير المشروعة فيعمدون إلى احتكار السلع واستعمال الغش والنصب

---

[18] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **99**.

[19] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **81**.

والاحتيال من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح خاصة عندما يلجؤون إلى تقديم الرشاوي ويتهربون من الاستحقاقات الضريبية والجمركية وغيرها.

الحالة الثانية؛ عندما يدفع النظام الرأسمالي إلى توسيع الفجوة بين الطبقة الكادحة والطبقة الغنية نتيجة الاستغلال الفاحش للعمال وقيامهم بالعمل لساعات طويلة دون أن يأخذوا الأجر المناسب لذلك، مع تشغيل النساء والأطفال في الأعمال التي تتطلب الجهد العضلي مثل العمل في الزراعة والمناجم، بالإضافة إلى نقص مستوى التعليم لدى هؤلاء، وفقدان الرعاية الصحية اللازمة لهم، كل ذلك زاد من الفوارق الاجتماعية ومن الفقر والبطالة مما دفع العمال إلى ارتكاب الجرائم رغبة في الحصول على المال الذي يسد رمقهم أو انتقاما من أصحاب رؤوس الأموال الذين يستغلونهم [20].

نجحت المدرسة الاشتراكية في إيصال فكرتها خاصة اعتمادها على الأسلوب الإحصائي في تفسير الظاهرة الإجرامية واعتمادها كذلك على الواقع الاقتصادي المتردي نتيجة طغيان أصحاب رؤوس الأموال، فكان لها تأييد وقبول من طرف علماء الإجرام في فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا خاصة من طرف المؤلف **"فون كان"** الذي نشر أبحاثا ودراسات تدعم هذه النظرية في كتاب ألفه سنة **1903** تحت عنوان **"الأسباب الاقتصادية للإجرام"** وتبعه سنة **1905** العالم الهولندي **"بونجر"** الذي أصدر مؤلفا تحت عنوان **"الإجرام والظروف الاقتصادية"** الذي طابق فكره النظرية الماركسية أين توصل فيه إلى أن الفوارق الطبيعية تُولد الكراهية لدى الطبقة العامة، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، كما تم نشر رسالة من طرف **"روز نجارت"** سنة **1929** في نفس الإطار تحت عنوان **"الجريمة كمنتج اجتماعي و اقتصادي"**.

وما ساعد على انتشار الأبحاث المساندة إلى النظرية الماركسية هو الواقع الذي يؤكد كثرة الجرائم خلال الثورة الصناعية أين لوحظ أن أغلبها جاء من طرف الطبقة العاملة، لذلك قيل بأن **"الجريمة ظاهرة بروليتارية"** [21].

2/ تقدير نظرية المدرسة الاشتراكية:

لعبت هذه المدرسة دورا هاما في لفت إنظار علماء الإجرام إلى العامل الاقتصادي والظروف المصاحبة له، والتي تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ارتكاب الجريمة خاصة ما

---

[20] بشير سعد زغلول، هشام شحاتة أمام، مرجع سابق، ص **510**

[21] فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص **83**.

تعلق منها بجرائم الأموال، فالواقع يؤكد أن التغيرات الاقتصادية ـ حتى في عصرنا الحالي ـ يترتب عنها تغير في نوع الإجرام المرتكب على الساحة الاجتماعية.

لكن تبقى هذه المدرسة محل نقد من طرف بعض علماء الإجرام لما يحتويها من نقائص يتم الإشارة إليها على النحو التالي؛

ـ رغم الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في التأثير على الإجرام، لكن من الضروري أن تجتمع معها ظروف وعوامل أخرى سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، بمعنى آخر حتى مع البطالة وسوء الدخل لا يلجأ الفرد مباشرة إلى السرقة، فيوجد الوازع الديني والأخلاقي الذي قد يدفع أو يمنع وقوع الجريمة، ناهيك على وجود الانحرافات الداخلية سواء كانت نفسية أو بيولوجية أو خارجية مثل الرفقة السيئة والمشاكل العائلية والمدرسة وغيرها [22].

ـ قيل إن أفكار المدرسة الرأسمالية تصلح لتبرير بعض جرائم الأموال خاصة السرقة باعتبارها ناتجة عن ظروف اقتصادية معينة، لكن ما تبرير أغلب جرائم الأموال الأخرى، أو الجرائم الواقعة ضد الأشخاص أو جرائم الشرف والاعتبار؟ والواقع أثبت أن هذه الجرائم ليست وليدة الفقر والبطالة [23].

ـ إن القول وأن المجتمع الاشتراكي يخلو من الجريمة إلا ما تعلق منها بجرائم المرضى عقليا ونفسيا، أمر يُكذبه الواقع، فالدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي تأكد لديها الجريمة بكل أنواعها وبدرجات متفاوتة، بل حتى لدى الدول التي تُمثل مهد الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا والصين الشعبية [24].

---

[22] عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق، ص **101**.

[23] عبد الله فتوح الشاذلي، مرجع سابق، ص **84**.

[24] بشير سعد زعلول، هشام شحاتة أمام، مرجع سابق، ص **52**.